



تأييد لجنة الاستئناف لقرار لجنة الفصل

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
34/162	1380/ل/د/1/2014 لعام 1435هـ	1435/11/21هـ الموافق 2014/9/16م
رقم قرار لجنة الاستئناف	تاريخ صدور القرار	نوع الدعوى
915/ل.س/2014 لعام 1436هـ	1436/5/12هـ الموافق 2015/3/3م	مدنية
التصنيف الموضوعي		
عقود استثمار في السوق المالية		

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنّ المدعي تقدم إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بلائحة دعوى، متضمنةً أنه يطالب باستعادة المبلغ المستثمر لدى المدعى عليه وقدره (200,000) مائتا ألف ريال، والأرباح كاملة عن السنوات السابقة. وقد نُظِرَت الدعوى، وصدر بشأنها قرار لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية رقم 1380/ل/د/1/2014 لعام 1435هـ، القاضي بما يلي:

"أولاً: بطلان الاتفاق المبرم بين المدعي والمدعى عليه.

ثانياً: إلزام المدعى عليه بأن يعيد للمدعي مبلغاً قدره مائة وثمانية وخمسون ألف (158,000) ريال.

ثالثاً: رفض ما عدا ذلك من الطلبات."

وأُبلغ المدعى عليه بنسخة من القرار، فتقدم بمذكرة استئناف عليه مرافقة لملف الدعوى، أجمل طلباته فيها بالحكم بنقض القرار الصادر عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

لجنة الاستئناف

بناءً على نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ولوائح السوق، والقواعد والتعليمات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

وحيث إنّ الاستئناف قُدِّم خلال المدة المحددة واستوفى متطلباته النظامية، مما يتعين معه قبوله شكلاً.

ومن الناحية الموضوعية، فحيث انصبت مذكرة الاستئناف المقدمة من المدعى عليه على طلب نقض قرار لجنة الفصل.

وباطلاع هذه اللجنة على الأوراق الثابتة في ملف الدعوى، وما انتهت إليه لجنة الفصل في قرارها محل الاستئناف الذي تضمن القضاء ببطلان الاتفاق المبرم بين طرفي الدعوى، وإلزام المدعى عليه بأن يعيد للمدعي مبلغ (158,000) مائة وثمانية وخمسين ألف ريال يمثل ما تبقى من المبلغ الذي سلمه إلى المدعى عليه؛ لاستثماره في الأسهم في السوق المالية، الناتج بعد خصم مبلغ (42,000) اثنين وأربعين ألف ريال الذي أقر المدعي بتسليمه من المدعى عليه، وفق ما ورد في لائحة دعواه، وذلك استناداً إلى أنّ المدعى عليه مارس أعمال الأوراق المالية دون ترخيص من الهيئة، من خلال تلقيه مبالغ مالية مقدارها (4,000,000) أربعة ملايين ريال من عدد من الأشخاص؛ لاستثمارها في الأسهم في السوق المالية من خلال محفظتيه الاستثماريتين في (س ف)



و(ع و)، وفق ما هو ثابت بموجب قرار لجنة الفصل رقم (1307/ل/د/1/2014م لعام 1435هـ) الصادر في الدعوى الجزائية المقامة من هيئة السوق المالية ضد المدعى عليه، المتضمن ثبوت مخالفته للمادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية والمادة (الخامسة) من لائحة أعمال الأوراق المالية؛ والذي اكتسب القطعية بصور قرار هذه اللجنة رقم 881/ل.س/2015 لعام 1436هـ بتاريخ 1436/3/29هـ الموافق 2015/1/20م، فيكون بذلك مخالفاً للمادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية، التي تنصّ على: "يقتصر عمل الوساطة على من يكون حاصلاً على ترخيص ساري المفعول، ويعمل وكيلاً لشركة مساهمة مرخص لها بممارسة أعمال الوساطة، ما لم يكن ذلك الشخص قد استثنى من تلك المتطلبات حسب الفقرة (ج) من المادة الثانية والثلاثين"، وبما أنّ المادة (الستين/ب) من نظام السوق المالية تنصّ على أنه: "يقع باطلاً أي اتفاق أو عقد يتم إبرامه بشأن صفقة تتعلق بالأوراق المالية بالمخالفة لأحكام المادة الحادية والثلاثين من هذا النظام، ولا يحق للوسيط المخالف الاحتجاج بالاتفاق أو العقد في مواجهة الطرف الآخر، ويجوز للطرف الآخر أن يطلب فسخ الاتفاق أو العقد واسترداد أي أموال أو ممتلكات أخرى يكون قد دفعها أو حولها بموجب الاتفاق أو العقد، بشرط أن يقوم بإعادة الأموال أو الممتلكات الأخرى التي تلقاها بموجب الاتفاق أو العقد، وتختص اللجنة بالدعوى المرفوعة بناءً على هذه المادة"، فذلك يكون الاتفاق أو العقد المبرم بين الطرفين باطلاً؛ لمخالفة موضوعه لأحكام المادة (الحادية والثلاثين) من نظام السوق المالية، الأمر الذي يتعين معه إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاتفاق.

أما ما دفع به المدعى عليه في استئنافه بعدم سماع الدعوى استناداً إلى المادة (الثامنة والخمسين) من نظام السوق المالية، التي توجب عدم سماع الدعوى بعد مضي خمس سنوات من حدوث المخالفة المدعى بها، فيجيب عنه بأنّ هذه المادة متعلقة بالدعوى المرفوعة بموجب المواد: (الخامسة والخمسين، والسادسة والخمسين، والسابعة والخمسين) من النظام، ولا علاقة لهذه المواد بموضوع الدعوى الصادر في شأنها قرار لجنة الفصل محل الاستئناف.

وأما ما ذكره المدعى عليه في استئنافه من أنّ العقد الذي بينه وبين المدعي عقد شركة مضاربة صحيح شرعاً، وأحكام الشريعة الإسلامية تقرّ الوفاء بالعقود، فلا يجوز الحكم بإبطاله، وأنّ طلب الطرف الآخر بطلان العقد واسترداد أيّ أموال يكون قد دفعها بموجب العقد هو أمر جوازي وليس وجوبياً بموجب نصّ الفقرة (ب) من المادة (الستين) من نظام السوق المالية، وأنّ النصّ النظامي جعل الأمر جوازياً للمدعي بطلب فسخ العقد واسترداد أمواله والحكم له من اللجنة بناءً على طلبه، ويقابل ذلك ألا يطلب المدعي فسخ العقد وتتوقف اللجنة عن الحكم له لعدم طلبه، مما يعني بقاء العقد صحيحاً، فيجيب عن ذلك بأنّ اتفاق الطرفين ورد على محل غير مشروع نظاماً، وهو ممارسة أعمال الأوراق المالية دون ترخيص أو استثناء من الترخيص، فكان ذلك الاتفاق باطلاً بطلاناً مطلقاً، يجوز للجنة الفصل وهذه اللجنة أن تحكم به من تلقاء نفسها دون طلب أيّ من الخصوم، وليس قرار لجنة الفصل إلا قراراً كاشفاً للبطلان، وليس منشئاً له؛ ذلك أنّ الاتفاق كان باطلاً ابتداءً.

ولما تقدم، فإنّ هذه اللجنة تؤيد القرار محل الاستئناف محمولاً على أسبابه.

فلهذه الأسباب

قررت لجنة الاستئناف:

1- ثبوت بطلان الاتفاق المبرم بين كل من المدعي والمدعى عليه.



2- إلزام المدعى عليه بإعادة مبلغ مقداره (158,000) مائة وثمانية وخمسون ألف ريال للمدعي.
والله الموفق